



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الثلاثاء ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٩ - السنة السادسة عشرة - العدد (٤٢٤٦)

محتويات العدد

- * علاقات نموذجية بين الإمارات وعمان
- * الضغوط الداخلية.. هل تؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية؟
- * الاتفاق النووي بين الإمارات وكوريا الجنوبية.. قراءة في الأبعاد
- * محاولة تفجير الطائرة الأمريكية: تحذيرات من «التسييس»
- * «ويكي ستاندارد»: تغيير النظام الإيراني هو الحل
- * خبراء: الإمارات تمنح الأولوية للأمان النووي
- * الصين قد تصبح الدولة المصدرة الأولى





علاقات نموذجية بين الإمارات وعمان

عبر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- وأخوه السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عُمان، بدقة عن واقع العلاقات الإماراتية-العُمانية والمدى الذي وصلت إليه في التعاون والترابط والتنسيق، حينما وصفها خلال المحادثات المشتركة في أبوظبي، مؤخراً، بأنها نموذج يحتذى به. فلا شك في أن العلاقات بين البلدين تعبر بوضوح عمماً يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول الخليجية والعربية، خاصة المتجاورة منها، وتضرب المثل على حرص القيادتين، الإماراتية والعُمانية، على تعميق أواصر التقارب والتفاهم بين بلديهما من خلال الاتصالات المستمرة والزيارات المتبادلة التي تسهم في بناء مواقف واحدة في التعامل مع القضايا والملفات المطروحة في الأطر الخليجية والإقليمية والدولية.

إن التقدم الذي تشهده علاقات الإمارات وعمان على المستويين، الرسمي والشعبي، الذي كانت زيارة السلطان قابوس الأخيرة للدولة ترجمة واضحة له، لم يأت من فراغ وإنما من أسس قوية ضمنت -وتضمن- استمرار هذا التقدم وتحسينه في مواجهة أي مشكلات أو تحديات، أول هذه الأسس هو الإرادة المشتركة لدى قيادتي البلدين وشعبيهما لتقوية العلاقات ودفعها باستمرار إلى الأمام في المجالات كافة، وهذا ما يتضح من حجم الزيارات والتفاعلات المتبادلة، سواء تعلق الأمر بالسياسة أو الاقتصاد أو الثقافة أو غيرها، وفي هذا السياق يكتسب تأكيد صاحب السمو رئيس الدولة وسلطان عمان في مباحثاتهما الأخيرة أهمية التواصل والزيارات المتبادلة بين الأشقاء التي تجسد عمق الروابط الأخوية، أهميته ومعناه. ولعل أهم المجالات التي تجسدت فيها هذه الإرادة المشتركة خلال السنوات الماضية كان توقيع اتفاقية ترسي الحدود بين البلدين، فتحت آفاقاً واسعة للتعاون وأكدت الإصرار المتبادل على معالجة القضايا العالقة، مهما كانت درجة تعقيدها، من خلال الحوار والأساليب الحضارية، وإزالة أي معوقات يمكن أن تعكّر صفو علاقات الإخوة والجيران. ثاني الأسس هو الاحترام المتبادل، الذي يمثل كلمة السر في كل ما تشهده علاقات الإمارات وعمان من تقدم ونمو، وهو المبدأ الذي تحرص دولة الإمارات على تكريسه وتأكيد في علاقاتها الخارجية، سواء على الساحة العربية أو الساحتين الإقليمية والدولية. ثالث الأسس هو حرص البلدين على أن تتكئ العلاقات الأخوية بينهما على أرضية صلبة من المصالح المشتركة خاصة على المستوى الاقتصادي، من منطلق الإيمان بأن المصالح هي التي تحيط علاقات الدول بسياج قوي من الحماية والحصانة، وتعمق من الروابط بين شعوبها. رابع الأسس هو الإدراك المشترك لحجم التحديات التي تفرزها البيئتان الإقليمية والدولية، التي لا يمكن مواجهتها والتصدي لها بفعالية إلا عبر عمل جماعي يقوم على التفاهم بين دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية». خامس الأسس هو تلاقي التوجهات السياسية للبلدين، التي تتسم بالاعتدال والحكمة والنظرة الثاقبة والواعية إلى متغيرات الإقليم والعالم.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مديولي

كريمة المهري

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على "الإنترنت"

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

الضغوط الداخلية.. هل تؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية؟

تتصاعد هذه الأيام حدة الضغوط الداخلية في إيران، على خلفية استمرار المواجهات بين المعارضة وقوات الأمن والشرطة، التي أسفرت خلال اليومين الماضيين عن مقتل وإصابة العشرات، واعتقال ما يزيد على ٣٠٠ شخص، وذلك في مؤشر إلى عمق الأزمة السياسية الداخلية التي تشهدها البلاد.

ردّ الفعل الدولي على طريقة تعاطي الحكومة الإيرانية مع هذه التظاهرات جاء غاضباً، واتضح هذا بشكل لافت للنظر في الموقفين الأمريكي والفرنسي خلال اليومين الماضيين، فالبيت الأبيض ندد بما سمّاه «القمع العنيف غير العادل بحقّ مدنيين يطالبون بممارسة حقوقهم في إيران». ولم يكتف بذلك، بل إنه شدّد أيضاً على دعم الولايات المتحدة هؤلاء الذين يريدون التعبير سلمياً عن حقوقهم الأساسية. فيما نددت وزارة الخارجية الفرنسية بما سمّته «الاعتقالات العشوائية وأعمال العنف» التي استهدفت المتظاهرين في طهران.

الموقفان الأمريكي والغربي الداعمان المعارضة، اللذان بدأ بوضوح في أعقاب الأزمة التي أثارها الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو الماضي، وتواصل بعد ذلك طوال الأشهر الماضية، وتحلياً في انتقاد طريقة تعاطي الحكومة الإيرانية مع التظاهرات الأخيرة، يشيران بوضوح إلى التوجه نحو استغلال الأزمة السياسية الداخلية الإيرانية، باعتبارها إحدى أوراق الضغط المهمة التي قد يكون لها تأثيرها في الإدارة الإيرانية لأزمة البرنامج النووي، خاصة مع تمسك إيران بحقها في امتلاك التقنية النووية، وعدم تجاوزها حتى الآن مع مسودة مقترح «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، برغم اقتراب الموعد النهائي الذي منحه إيها الولايات المتحدة والقوى الغربية من نهايته.

على الجانب الآخر، فإن هناك إدراكاً واضحاً من جانب الحكومة الإيرانية أن الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة يسعيان إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، وتوظيف الأزمة السياسية هناك لتصعيد الضغوط ضدها، بل إن المرشد الأعلى، علي خامنئي، كثيراً ما وجّه انتقادات لاذعة خلال الأيام الماضية إلى قوى المعارضة، واتّهمها بالارتباط بأجندة خارجية، تسعى إلى تقويض أسس نظام الجمهورية الإسلامية، وهذا ما يفسّر الطريقة التي تتعاطى بها الحكومة مع التظاهرات الأخيرة، التي اعتمدت في الأساس على أساليب بوليسية وقمعية، أسفرت عن مقتل وإصابة العشرات، واعتقال المئات، حتى لا تمتد هذه التظاهرات من طهران إلى مختلف المدن الأخرى، وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي بالشكل الذي لا يمكن السيطرة عليه.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الضغوط الداخلية التي تتعرّض لها إيران حالياً قد تدفعها إلى مواصلة نهجها المتشدد في السياسة الخارجية، حتى لا تبدو في موقف الضعف، خاصة بالنسبة إلى أزمة ملفها النووي مع الغرب.

٣

* أهم الأحداث



* الإمارات اليوم

٤

الشفافية والأمان النووي



* تقارير وتحليلات

الاتفاق النووي بين الإمارات وكوريا الجنوبية.. قراءة في الأبعاد

٥

والدلالات

محاولة تفجير الطائرة الأمريكية: البيت الأبيض يحلّ من

٧

«التسييس» وتساؤلات حول الإجراءات الأمنية

محاولة تفجير الطائرة الأمريكية: خبراء يطالبون بتوسيع دائرة

٨

مكافحة الإرهاب وإدراج اليمن والصومال

١٠

«ويكلي ستاندارد»: تغيير النظام الإيراني هو الحل



* أخبار الساعة حول العالم

عمّان

١١

اقترح بإنشاء مجلس أمن قومي في الأردن

لندن

١١

«فايننشال تايمز»: الإمارات تمنح الأولوية للأمان النووي

واشنطن

١٢

«دول ستريت جورنال»: جون كيري يفكر في زيارة طهران

١٢

دعوة إلى التركيز على المسار السوري في عملية السلام



١٣

* متابعات اقتصادية



* متابعات إعلامية:

ترحيب رسمي وإعلامي كوري جنوبي بتوقيع صفقة التعاون

١٤

النووي مع دولة الإمارات





أهم الأحداث

تنظيم «القاعدة» يعلن مسؤوليته عن محاولة تفجير الطائرة الأمريكية إدارة أوباما تعترف بفشل المنظومة الأمنية لضمان سلامة النقل الجوي

أقرت إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أمس، بفشل المنظومة الأمنية التي تهدف إلى الحفاظ على سلامة النقل الجوي، حين تمكن رجل نيجيري يشتبه في أن له صلات مع متشددين إسلاميين من تهريب متفجرات إلى طائرة متجهة إلى الولايات المتحدة. وسُئلت وزيرة الأمن الداخلي، جانيت نابوليتانو، في مقابلة مع محطة تلفزيون «إن بي سي» بشأن إذا ما كانت المنظومة «فشلت فشلاً ذريعاً» فقالت: «نعم، هذا حدث». ويتعرض أوباما، الذي يقضي عطلة في هاواي، لضغط من جانب الجمهوريين المعارضين الذين انتقدوا رده على هذا التهديد وشككوا فيما إذا كانت إدارته تبذل ما يكفي من الجهود لاحتواء التهديدات الأمنية. وبدد الحادث الذي وقع يوم ٢٥ ديسمبر الجاري آمال أوباما في قضاء عطلة وهو يستمتع بما حققه من نصر في أعقاب موافقة «مجلس الشيوخ» على إصلاح قطاع الرعاية الصحية وتوجيه الاهتمام إلى التركيز على سبل زيادة الوظائف للأمريكيين مع قرب نهاية العام الأول له في الرئاسة. وبدلاً من ذلك أمضى البيت الأبيض الأيام القليلة الماضية في طمأننة المواطنين بأن الرئيس يولي اهتماماً كبيراً للأمر ويركز على حماية أمن الأمريكيين. وقد تعهد الرئيس باراك أوباما بتعقب كل المسؤولين عن محاولة التفجير. وأضاف أوباما: «لن يهدأ لنا بال إلى أن نجد جميع الضالعين ونضعهم تحت طائلة المحاسبة». إلى ذلك، أفاد بيان وضع على «الإنترنت»، أمس، بأن جناحاً إقليمياً لتنظيم «القاعدة» أعلن أنه يقف وراء المحاولة الفاشلة لتفجير الطائرة الأمريكية.

إدانات دولية لاعتقال معارضين إيرانيين

دان الرئيس أوباما ما وصفه به «حملة القمع» التي تشنها إيران على المحتجين ودعا طهران إلى الإفراج الفوري عن «المسجونين ظلماً»، مؤكداً أن التاريخ «يقف إلى جانب» المحتجين. وقال أوباما من هاواي حيث يقضي إجازته: إن «الولايات المتحدة تنضم إلى المجتمع الدولي في إدانته الشديدة للقمع العنيف والظالم للمواطنين الإيرانيين الأبرياء». كما أعربت روسيا عن قلقها من تلك التطورات ودعت جميع الأطراف في إيران إلى التحلي بضبط النفس. ومن جانبها وصفت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، ما حدث بأنه غير مقبول. أما وزير الخارجية البريطاني، ديفيد ميليباند، فدد دعا السلطات الإيرانية إلى احترام حقوق المتظاهرين في التعبير عن الرأي.



باكستان: (٣٠) قتيلاً في هجوم استهدف موكباً للشيعة

قتل ٣٠ شخصاً على الأقل وجرح العشرات عندما فجر انتحاري نفسه في موكب للمسلمين الشيعة كانوا يحيون ذكرى «عاشوراء» في كراتشي جنوب باكستان، برغم الإجراءات الأمنية المشددة في المدينة. وأدى التفجير إلى أعمال شغب في كراتشي، العاصمة المالية لباكستان، حيث قام عدد من الشيعة الغاضبين بأعمال تخريب ورشقوا سيارات الإسعاف بالحجارة وأضرموا النار في السيارات والمحال التجارية وأطلقوا عبارات نارية في الهواء، ما دفع البعض إلى توجيه نداءات للهدوء.

وزير الدفاع الإسرائيلي: إيران قد تصنع قنبلة نووية بحلول عام ٢٠١١

نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن وزير الدفاع، إيهود باراك، القول: إن إيران سيكون لديها التكنولوجيا لصنع قنبلة نووية أوائل العام المقبل، وسيكون باستطاعتها إنتاجها عام ٢٠١١. أدلى باراك بهذه التصريحات أمام «لجنة الدفاع والشؤون الخارجية» في «الكنيست». ويتفق ذلك إلى حد كبير مع تقديرات دول أخرى من بينها الولايات المتحدة، التي تقول إن طهران ستكون قادرة على صنع سلاح نووي في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥. وقالت وزارة الدفاع إنه لا يمكنها تأكيد هذه التقارير ولم يتسنّ التوصل إلى المتحدث باسم باراك على الفور للتعليق عليها.



خطط إسرائيلية لبناء مساكن جديدة في القدس

أعلنت إسرائيل، أمس، اعتزامها بناء نحو ٧٠٠ منزل جديد لليهود في مناطق من الضفة الغربية المحتلة تعتبرها جزءاً من القدس، لتشير انتقاداً قوياً من جانب الولايات المتحدة، مشيرة إلى أنها قد تقوض محادثات السلام. وقالت الولايات المتحدة إنها تعارض بناء مستوطنات يهودية في الأراضي المحتلة، وحثت إسرائيل والفلسطينيين على استئناف المفاوضات المتوقفة منذ عام. ودان متحدث باسم الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الخطة وقال: إن إقامة مبانٍ جديدة على أرضٍ احتلت في حرب عام ١٩٦٧ خطوة غير شرعية.





الشفافية والأمان النووي

هو الشفافية التي تحرص الدولة على التزامها في برنامجها النووي منذ البداية، بحيث يتم كل شيء عبر إجراءات وأطر ومعايير واضحة تماماً أمام العالم ومؤسساته المعنية، وذلك من منطلق المبدأ الأساسي الذي تؤمن به الإمارات، وتدعو إليه في سياستها الخارجية على الدوام، وهو حظر الانتشار النووي، وإخلاء منطقة الخليج والشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. الأمر الثالث هو التطبيق الصارم للمعايير التكنولوجية المتقدمة التي وضعتها الدولة في ما يتعلق ببناء محطاتها النووية حتى تضمن تحقيقها الأهداف التنموية المرجوة منها، فقد استغرقت «مؤسسة الإمارات للطاقة النووية» عاماً كاملاً في دراسة العروض المقدمة إليها حتى وقع اختيارها على تحالف الشركات بقيادة الشركة الكورية، واشترك في دراسة هذه العقود فريق مكون من خمسة وسبعين خبيراً في مجالات متعلقة بالطاقة النووية يمتلكون خبرات كبيرة ومتراكمة. وقد جاء اختيار مجموعة الشركات التي ستتولى تنفيذ البرنامج النووي استناداً إلى معايير محددة تركز بشكل خاص على معايير الأمان والسلامة النووية، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة على إيجاد كوادر بشرية إماراتية، إضافة إلى الأبعاد التجارية والاقتصادية التي تتعلق بالتكلفة. الأمر الرابع هو أن الإمارات، وهي تدخل عصر الطاقة النووية السلمية، تدرك أهمية هذه الطاقة وموقعها في مسيرتها التنموية، ولذلك فإنها حريصة على أن تضع الأساس القوي لهذا التوجه التنموي، سواء تعلق الأمر بالمبادئ أو الأطر التنظيمية، أو الكوادر البشرية.

منذ أن أعلنت دولة الإمارات نيتها الانخراط في برنامج نووي للأغراض السلمية، عكست خطواتها وقراراتها نموذجاً لافتاً للنظر وموثوقاً به في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية على المستويين الإقليمي والعالمي. ولعل «وثيقة السياسة العامة لدولة الإمارات العربية في تقويم إمكانية تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية»، التي أصدرتها العام الماضي، كانت علامة بارزة في هذا الخصوص لما انطوت عليه من رؤى واضحة حول الأهداف والمبادئ والحاجات ومعايير الأمان والسلامة وغيرها.

وقد جاء اختيار «مؤسسة الإمارات للطاقة النووية»، مؤخرًا، تحالف شركات ترأسه الشركة الكورية للطاقة الكهربائية «كيبكو» لتصميم محطات الطاقة النووية في الإمارات، وبنائها، والمساعدة على تشغيلها، ليؤكد عدداً من الأمور المهمة. أول هذه الأمور هو جدية الدولة في المضي قدماً في تنفيذ برنامجها النووي، فمنذ أن أعلنت سياستها في هذا الشأن تمضي بخطوات متتابعة وثابتة في وضع هذه السياسة موضع التطبيق الفعلي. وهذا يعود إلى أمر أساسي هو أن الإمارات تنطلق في ذلك من حاجات تنموية حقيقية تتعلق برؤيتها أهداف التنمية في الحاضر والمستقبل، وطبيعة حاجتها إلى الطاقة في المجالات المختلفة، فضلاً عن رؤيتها العامة في ما يتعلق بالطاقة المتجددة والنظيفة التي تعطيها أهمية كبيرة، ولديها إرادة قوية في امتلاك أدواتها جعلت العالم يمنح أبوظبي استضافة مقر «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة» (إيرنا). الأمر الثاني

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات
↑	٩١,٧٣٥	↑	١,٥٩٩٧	↓	١,٤٣٥٦	
الغاز الطبيعي سنت / م مكعب		مزيج برنت دولار / برميل				أسعار النفط الخام والغاز
↓	٠,٤٢	٥,٩٧	↑	١,٣٤	٧٧,٣٣	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		مؤشرات الأسهم العالمية
↓	١٠,٦٢٧,٣	↑	١٠,٥٤٧,١	↑	٢٢٩١,١	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↑	المؤشر العام ١,١٨٪
	الشركات المرتفعة (٢٦) شركة
	الشركات المنخفضة (٦) شركات
	الشركات الثابتة (٤) شركات
سوق دبي المالي	
↑	المؤشر العام ٣,٣٦٪
	الشركات المرتفعة (٢٥) شركة
	الشركات المنخفضة شركتان
	الشركات الثابتة شركة واحدة



الاتفاق النووي بين الإمارات وكوريا الجنوبية.. قراءة في الأبعاد والدلالات

وقّعت دولة الإمارات، أول من أمس، اتفاقاً مع كوريا الجنوبية لإنشاء أربع محطات للطاقة النووية في الدولة، في إطار البرنامج الإماراتي للاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهو ما أعطى بعداً استراتيجياً جديداً للعلاقات الثنائية. وسيعود الاتفاق على الإمارات بالعديد من أوجه الاستفادة، أهمها بالطبع زيادة أمن الطاقة لديها، وقطع شوط جديد على طريق التنمية المستدامة، والانتقال إلى عصر الطاقة النظيفة.

دلالات مهمة للاتفاق

تضمّن توقيع الاتفاق بين الإمارات وكوريا الجنوبية بالكيفية وبالجم والمحتوى التي تم بها دلالات مهمة عدّة بالنسبة إلى الدولتين، لعل من أهمها ما يلي:

* وضع من خلال حرص صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- والرئيس الكوري الجنوبي، لي ميونج باك، على حضور توقيع الاتفاق مدى الأهمية الاستراتيجية التي يحتلها هذا الاتفاق بالنسبة إلى الدولتين.

* كما تدل استعانة دولة الإمارات بكوريا الجنوبية لتنفيذ المشروع على ثقة الإمارات بالخبرة الكورية الجنوبية في مجال الطاقة النووية، وقدرتها على نقل التكنولوجيا النووية إلى باقي القطاعات التنموية، وفي مقدمتها البحث العلمي.

* يدلّ توقيع كوريا الجنوبية اتفاقاً نووياً بهذا الحجم مع الإمارات على مدى ثقة كوريا بالقدرات الاقتصادية والسياسية لدولة الإمارات، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، وكذلك موقعها العالمي المتميّز في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.

* يمثل حجم الاتفاق، الذي يعدّ أكبر اتفاق نووي دولي طوال العقد الجاري، بجانب احتوائه على بنود إضافية في قطاعات أخرى، وكذلك المدى الزمني الطويل والممتد إلى ١٠٠ عام، نقلة نوعية للعلاقات بين الدولتين، كما أن هذه الخصائص تعطي الاتفاق عمقاً وشمولاً ينفلانه إلى نطاقات اتفاقات الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين.

قيمة اقتصادية كبيرة

يمثل الاتفاق النووي الإماراتي مع كوريا الجنوبية أحد أهم سبل تنويع مصادر الطاقة، وبالتالي تحقيق أمن الطاقة لدولة

بعد ثلاث سنوات من التدقيق والبحث والعمل التمهيدي صدر قرار إنشاء «مؤسسة الإمارات للطاقة النووية»، ليكون الخطوة الفعلية الأولى على طريق إنشاء البرنامج النووي الإماراتي للاستخدام السلمي للطاقة النووية، الذي يهدف في الأساس إلى دعم النمو والتنمية الاقتصادية للدولة، من خلال محاور رئيسية عدّة، أولها بالطبع إنتاج الطاقة الكهربائية لتلبية الطلب الإماراتي المتزايد عليها، والمتوقّع أن يتضاعف بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بمستواه الحالي، هذا بجانب توفير فرص العمل لمواطني الدولة، وكذلك إيجاد جيل من المهنيين من مواطني الدولة المتخصصين بتكنولوجيا الطاقة النووية، من خلال الربط بين مرافق برنامج الطاقة النووية من ناحية، والنظام التعليمي من ناحية أخرى، ومن ثم الاستفادة من تكنولوجيا الطاقة النووية لتطوير أدوات العمل والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولم تتأخّر الخطوة الثانية على طريق إنشاء البرنامج النووي الإماراتي، حيث وقعت الدولة من خلال «مؤسسة الإمارات للطاقة النووية»، اتفاقاً للتعاون مع كوريا الجنوبية من خلال «كونسرتيوم» من مجموعة شركات كورية، بقيمة ٧٥ مليار درهم (٢٠ مليار دولار) لإنشاء أربع محطات للطاقة النووية في الإمارات. ويتضمّن الاتفاق تنفيذ الإنشاءات الخاصة بالمحطات وصيانتها، وتنظيم العمليات المشتركة بين البلدين في إطار المشروع. ويمتد الاتفاق على مدى ١٠٠ عام، على أن يبدأ بناء المحطات في عام ٢٠١٢ ليبدأ الإنتاج في عام ٢٠١٧. وعلى هامش الاتفاق النووي، فقد وقع الجانبان ثلاث اتفاقيات أخرى شملت مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة المتجددة، واتفاقية متعدّدة الجوانب في مجال التعليم وتنمية الموارد البشرية، وكذلك اتفاقية لتبادل المعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



ميزان الطاقة الإماراتي عام ٢٠٠٨

البيان	الإنتاج	الاستهلاك	الفائز/العجز
النفط (مليون برميل/يوم)	٣٠.٤٦ (*)	٠.٤٦٣	٢.٥٨٣
الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب/سنة)	٥٠.٢٤	٥٩.٤٢	٩.١٨ (-)
الكهرباء (تيراوات/ساعة)	٧٧.٢	٦٩	٨.٢

(*) تم تخفيض الإنتاج إلى ٢٠.٢٦ مليون برميل يومياً، ضمن تخفيضات «أريك» نهاية عام ٢٠٠٨.

مهمة نحو الانتقال إلى عصر الطاقة النظيفة خلال العقود المقبلة، وبجانب ذلك، فمن المتوقع أن ينطوي على أوجه إيجابية عدّة أخرى أهمها:

* أنه يتيح للدولة فرصة الاستفادة من التكنولوجيا الكورية المتطورة في مجال الطاقة النووية، وكذلك في القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها البنية التكنولوجية والصناعات الثقيلة والطاقة المتجددة، حيث إن الاتفاق يتيح للدولة تنفيذ مشروعات استثمارية مشتركة بين الطرفين.

* من المتوقع أن ينعكس الاتفاق بشكل إيجابي على حجم التبادل التجاري بين الدولتين، الذي بلغ نحو ٣,٧١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وفقاً لـ «السفارة الكورية» لدى الإمارات، وكذلك فإن هذا الاتفاق سيحدث طفرة كبيرة في قيمة الاستثمارات المتبادلة بين الدولتين، التي بلغت نحو ٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ وفقاً لـ «الوكالة الكورية لترويج التجارة والاستثمار».

* سيوجد مشروع الطاقة النووية نحو ٢١٠٠ فرصة عمل جديدة على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠، ستكون متاحة لمواطني الدولة بالكامل، وستكون مركزة في الأعمال التكنولوجية المتطورة، ما يجعلها ذات قيمة مضافة وتنموية مرتفعة.

* كما أن الربط بين المشروع والقطاع التعليمي سيكون إحدى أهم الآليات التي ستستفيد منها الدولة في تطوير مواردها البشرية طوال العقود المقبلة.

* وبوجه عام، فإن البرنامج النووي الإماراتي سيكون واحداً من أهم محاور التنمية المستدامة للدولة خلال العقود المقبلة، نظراً إلى وفوراته الاقتصادية الواسعة على صعيد أمن الطاقة، وحماية البيئة، والتنمية البشرية، وتطوير مستويات الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي.

الإمارات، خاصة أن هذا الاتفاق من أهم أدوات تحقيق توازن ميزان الطاقة الإماراتي في المستقبل، حيث يعتمد ميزان الطاقة الإماراتي حالياً على الغاز الطبيعي، الذي يمثل نحو ٦٩,٥٪ من إجمالي مصادر الطاقة الأولية التي تعتمد عليها الدولة، ويسهم النفط بالجزء المتبقي الذي يبلغ نحو ٣٠,٥٪.

جدير بالذكر أن الجزء الأكبر من الغاز الطبيعي المستهلك في الدولة يتم توجيهه إلى قطاع توليد الطاقة الكهربائية، وهو ما يمثل أحد أهم التهديدات الموجهة إلى ميزان الطاقة الإماراتي في المستقبل، حيث يعاني ميزان الغاز الطبيعي في الدولة عجزاً شديداً حالياً، ففي الوقت الذي يبلغ استهلاك الدولة من الغاز نحو ٥٩,٤٢ مليار متر مكعب سنوياً، فإن إنتاجها يبلغ نحو ٥٠,٢٤ مليار متر مكعب سنوياً، ما يضطرها إلى استيراد نحو ٩,١٨ مليار متر مكعب سنوياً (انظر الجدول)، بما يمثل نحو ١٥,٤٪ من إجمالي احتياجاتها من الغاز، وقد تحولت الإمارات إلى مستورد صافٍ للغاز الطبيعي بداية من عام ٢٠٠٧. وقد يتعرّض ميزان الطاقة للمزيد من الأضرار في المستقبل، في ظل توقعات نمو الاستهلاك الإماراتي من مختلف مصادر الطاقة، خاصة الطاقة الكهربائية خلال السنوات المقبلة، حيث يتوقع أن تزداد احتياجات الدولة من النفط والغاز بنحو ١٨,٥٪ بحلول عام ٢٠١٣، تماشياً مع النمو الاقتصادي المتوقع أن يبلغ نحو ٥٪ بحلول عام ٢٠١٢ وفقاً لـ «صندوق النقد الدولي»، وكذلك تلبية احتياجات النمو السكاني المتوقع ألا يقل عن ٢,٥٪ سنوياً.

وهذه المعطيات بالطبع تزيد من الأهمية الاقتصادية للاتفاق النووي مع كوريا الجنوبية. كما تزداد أهمية هذا الاتفاق بروزاً في ظل التطورات المتوقع أن تطرأ على ميزان الطاقة الكهربائية الإماراتي خلال العقد المقبل، فبالرغم من أن الدولة حالياً تمتلك فائضاً يقدر بنحو ٨,٢ تيرا واط/ساعة في ميزان الطاقة الكهربائية (انظر الجدول)، فإنه يتوقع أن يتضاعف الاستهلاك المحلي من الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠، ما يعني أن الدولة تحتاج إلى زيادة قدرتها على توليد الكهرباء بنحو ٧٩٪.

بالطبع فإن البرنامج الإماراتي للطاقة النووية سيلعب دوراً مهماً في ضمان استقرار ميزان الطاقة وأمنها في الدولة مستقبلاً، حيث إنه سيلبي نحو ٧٪ من استهلاكها من الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك فإنه سيكون خطوة





محاولة تفجير الطائرة الأمريكية: البيت الأبيض يحذّر من «التسييس» وتساؤلات حول الإجراءات الأمنية

أثارت محاولة تفجير الطائرة الأمريكية المتجهة إلى ديترويت، مؤخراً، المخاوف مجدداً من استهداف الطائرات الأمريكية على يد عناصر إرهابية، وطرحت العديد من الشكوك حول فاعلية الإجراءات الأمنية في توفير الحماية المطلقة للركاب، كما منحت منتقدي الرئيس أوباما فرصة للنيل من سياساته المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي.

الذي كان يريد تفجير الطائرة. ورأى النائب الجمهوري بيتر كينج أنه ليس من الضروري أن يتوجّه أوباما في عطلة نهاية الأسبوع إلى التلفزيونات، لكنه دعاه إلى طمأنة الأمريكيين. وقال كينج لشبكة «سي بي إس»: «ليقل للأمريكيين: هذا ما نفعله، نتولّى معالجة الوضع وسننتصر، وهذا تذكير بضرورة أن نبقى يقظين في مواجهة شياطين الإرهاب». وأضاف «هناك فراغ منذ يوم ونصف اليوم». وتساءل أعضاء «الحزب الجمهوري» الذين ظهروا في برامج تلفزيونية إخبارية عما إذا كانت إدارة أوباما تبذل ما يكفي لاحتواء التهديدات الأمنية. وقال ميتش مكنيل، زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ لتلفزيون «إيه بي سي»: «هناك الكثير للتحقيق فيه هنا. من المدهش لي أن فرداً مثل هذا كان يبعث بالكثير جداً من الإشارات المرعبة يمكنه الصعود على طائرة متجهة إلى الولايات المتحدة». وقال النائب الجمهوري بيتر هوبكسترا، الذي يرأس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي لبرنامج «فوكس نيوز صنداي» «التطرّف ما زال حياً، وفي حالة جيدة. يريدون مهاجمة الولايات المتحدة. أعتقد أن هذه الإدارة استخفّت به». وردّ البيت الأبيض قائلاً إن «الرئيس يرفض تسييس هذا النوع من القضايا».

من جانب آخر، شدّت الولايات المتحدة الإجراءات الأمنية على متن الطائرات وسط تساؤلات متزايدة حول الطريقة التي تمكّن بها الرجل النيجيري من تهريب متفجرات إلى متن الطائرة، ومحاولة تفجيرها. وكانت الإدارة الأمريكية لأمن النقل قد قالت إنها كشفت إجراءات التفتيش قبل الصعود على متن الطائرات في الولايات المتحدة وأوروبا. كما تحدّث ركاب عن قيود جديدة على متن الطائرات منها حظر الدخول إلى المرحاض من دون مرافقة ووضع الركاب أي شيء على حجورهم قبل الهبوط بساعة.

دعت إدارة الرئيس باراك أوباما خصومها السياسيين إلى الامتناع عن استغلال محاولة الاعتداء على الطائرة الأمريكية في يوم عيد الميلاد لمهاجمة أداء الرئيس في مكافحة الإرهاب. وكانت المحاولة الفاشلة التي قام بها نيجيري في الثالثة والعشرين من العمر، أراد تفجير طائرة تابعة لشركة الطيران الأمريكية «نورثويست» كانت تقلّ ٢٨٩ راكباً يوم عيد الميلاد، قد أثارت عاصفة سياسية، بينما يشرف فريق الرئيس أوباما على العمليات الأمنية الضرورية بعد هذا التهديد الجديد. إلا أن الرئيس الأمريكي، الذي يمضي عطلة في هاواي منذ الخميس الماضي، حرص على تجنّب إلقاء كلمة عبر التلفزيون حول محاولة الاعتداء، وسعى على ما يبدو إلى تفادي أي انعكاسات سياسية، والعودة إلى الذعر الذي أعقب هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية.

وقال الناطق باسم البيت الأبيض، روبرت جيبس، لمحطة التلفزيون الأمريكية «إن بي سي» إن «الرئيس مقتنع بأن هذه المسألة يجب ألا تسيّس». وأضاف أن «هذا الأمر يجب ألا يكون سبب مواجهة بين المعسكرين». وأوضح البيت الأبيض في بيان أن أوباما شارك في اجتماع مع المسؤولين الأمنيين الرئيسيين للأمن القومي حول التحقيق في الاعتداء. وأضاف الناطق باسم أوباما أنه طلب إعادة النظر في الإجراءات الأمنية المطبّقة لتعرّف الإرهابيين المحتملين، ومنع إدخال متفجرات إلى الطائرات. وبرغم أن الرئيس أوباما استأنف بعد الاجتماع عطلته في هاواي مسقط رأسه، فإن خصومه السياسيين وجهوا إليه أول ضربة باتهامه بأنه لا يتصدّى بقدر كافٍ من الحزم للتهديد الذي يشكّله «الإرهاب الإسلامي». وتساءلوا عن تصريح وزيرة الأمن الداخلي الأمريكية، جانيت نابوليتانو، التي أكدت أن إجراءات السلامة كانت «مجدية»، ملمحة بذلك إلى نجاح الركاب في السيطرة على الشاب النيجيري





محاولة تفجير الطائرة الأمريكية: خبراء يطالبون بتوسيع دائرة مكافحة الإرهاب وإدراج اليمن والصومال

برغم عدم تكشف الحقائق كافة حول دوافع النيجيري عمر فاروق عبدالمطلب، ومدى علاقته بتنظيم «القاعدة»، وبرغم الاتفاق على ضرورة تشديد الإجراءات الأمنية داخل المطارات، فإن هناك إجماعاً عاماً بين المسؤولين والمحللين الغربيين على أن حادثة «ديترويت» ليست بمعزل عن الإرهاب العالمي كله، وأن مكافحة الإرهاب لا تقف عند حدود أفغانستان وباكستان والجزائر ونيجيريا، بل تمتد إلى جبهات جديدة، ربما أكثر خطورة مثل اليمن والصومال.

وبباكستان على حساب الأمن الداخلي الأمريكي. وبالطبع وجدت جانيت نابوليتانو، وزيرة الأمن الداخلي أنها في موقف الدفاع عن النفس بتأكيد عدم وجود معلومات «محددة وموثوق بها» تقتضي وضع النيجيري عبدالمطلب في قائمة ممنوعين من السفر. نابوليتانو صرحت لشبكة «سي إن إن» بأن «تحذيرات والد عبدالمطلب ليست كافية لوضع اسم ابنه على قوائم ممنوعين من السفر، وأن اسم عبدالمطلب كان مدرجاً في القائمة العامة التي تضم أكثر من نصف مليون اسم آخر». وذكرت الصحيفة أن الإدارة الأمريكية وجدت نفسها في «مأزق أمني» للمرة الثانية على التوالي بعد عملية النقيب نضال مالك حسن، التي أودت بحياة ١٣ شخصاً في «فورت هود» مطلع الشهر الماضي. وبرغم الاختلاف الواضح بين العمليتين، فإن اسم عبدالمطلب «سقط من على شاشة رادار» الأجهزة الأمنية، التي لم تنتبه له إلا بعد أن حذر والده مسؤولي السفارة الأمريكية في لاجوس من توجهات ابنه المتطرفة.

* الجمهوريون ينشطون

عملية «ديترويت» كانت مناسبة استغلها المعسكر الجمهوري للنيل من أداء الديمقراطيين، حيث يصر الجمهوريون على الربط بين «ديترويت» و«فورت هود»، فنانب ميشيجان الجمهوري، العضو البارز في لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس

برغم غياب الكثير من المعلومات حول الخلفية والدوافع والكيفية التي حاول بها عمر فاروق عبدالمطلب تفجير طائرة الركاب التابعة لشركة «دلتا» فوق مدينة ديترويت في ولاية ميشيجان الأمريكية، مؤخراً، فإن العملية، التي كان من الممكن أن تحصد أرواح ٢٨٩ راكباً في حال نجاحها، كشفت عن وجود ثغرات أمنية وقصور في إجراءات التفتيش.

* ردود الأفعال

ذكرت صحيفة «التايمز» أن بريطانيا، التي كانت المحطة الأولى حيث درس النيجيري عبدالمطلب في «جامعة لندن» قبل ثلاث سنوات، قد أخذت زمام المبادرة بإصدار لائحة جديدة الغرض منها تشديد الإجراءات الأمنية داخل المطارات على مستوى البلاد، خاصة أن اسم عبدالمطلب لم يُدرج في قائمة الأشخاص ممنوعين من السفر برغم وجود اسمه في قائمة الموضوعين تحت المراقبة. ومن بين تلك الإجراءات وقف الأنشطة المعلوماتية كافة التي تتضمن عرض خرائط حول موقع الطائرة حتى لا يستغلها الإرهابيون في تحديد أهدافهم. كما سيتم إخضاع الركاب المغادرين، وحقائب اليد للتفتيش الذاتي. في الوقت نفسه فإن الشكوك السائدة حول تلقي عبدالمطلب دعماً من الداخل أجبرت أجهزة الاستخبارات البريطانية، حسب صحيفة «التلجراف»، على تكشف أنشطتها من أجل الكشف عن أي عناصر يمكن أن تكون قد توطأت في محاولة التفجير الفاشلة.

* حرج أمني

فشل عملية «ديترويت» لم يرفع الحرج عن إدارة أوباما التي طالما اتهمها الجمهوريون بـ «نسيان» ملف مكافحة الإرهاب بسبب التركيز على ملاحقة الإرهاب في أفغانستان



الإدارة العامة للمجلس التنفيذي
General Secretariat Of The Executive Council

الشريك الرئيسي



الشيوخ، بيت هو كويسترا، يتساءل عما «إذا كنا نشهد انهياراً في وكالات الاستخبارات الأمريكية إلى حدّ عدم الالتفات إلى مؤشرات الخطر». وذهب هو كويسترا في تصريحه لشبكة «فوكس نيوز»، أول من أمس، إلى حدّ «مطالبة الكونغرس بفتح تحقيق حول أسباب الحادث لمعرفة الرد على هذا التساؤل». الحادث لم يمنع أيضاً ليبرالين مثل أندرو سوليفان، المحلل السياسي في مجلة «ذي أتلانتيك»، من توجيه انتقادات شديدة إلى الإدارة، مطالباً بتحقيق موسع لمعرفة أوجه التقصير والمقصرين، وفصلهم من الخدمة فوراً. السيناتور المستقل جوزيف ليبرمان، الذي يأخذ صف الديمقراطيين، وعد من جانبه بتقديم استجواب للكونغرس بعد انقضاء عطلة عيد الميلاد.

* تغير التكتيكات الإرهابية

لفتت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» النظر إلى أن أهم درس مستفاد من عملية «ديترويت» الفاشلة، هو أن الإرهابيين قد نذروا أنفسهم للدخول في معركة طويلة وشرسة ضد الغرب، وأنه كلما حاول الغرب تحجيف منابع الإرهاب، أو سدّ ثغراته الأمنية، نشط الإرهابيون في تغيير تكتيكاتهم حول كيفية تجاوز أيّ حواجز أمنية. المسؤولون الأمنيون الأمريكيون أنفسهم اعترفوا بأن الأسلوب الذي حاول به عبدالمطلب تفجير الطائرة أسلوب جديد تماماً لم يتم استخدامه في أي عملية إرهابية سابقة.

وذكرت الصحيفة أن الإرهاب يطور أساليبه دائماً؛ فمن استخدام قطع الورق والمدى الصغيرة، إلى إخفاء القنابل داخل كعوب الأحذية. ومن إخفاء العبوات الناسفة السائلة داخل قوارير المرطبات الخاصة بالرياضيين إلى وضع العبوة في كيس بلاستيكي وإخفائها داخل الملابس الداخلية، وكلها أساليب لم تكن معهودة من قبل.

* الحل؟

يعتقد ريتشارد كلارك، المسؤول السابق عن مكافحة الإرهاب، أن الحل لمواجهة تلك التكتيكات الجديدة هو إخضاع المسافرين للفحص بأشعة إكس، وهي التقنية المعمول بها في مطار «شيبول» بأمستردام. ولكن هنا يقفز تساؤلان حول جدوى هذه التقنية (خاصة أن طائرة «ديترويت» كانت

مقبلة من أمستردام)، وحول المسؤولية الأخلاقية لاستخدامها (بالنظر إلى أن الأشعة تظهر تفاصيل الجسم كلها).

حل آخر هو ما تبحث «هيئة أمن النقل والمواصلات الأمريكية» تطبيقه حالياً بإلزام الركاب على الرحلات الخارجية كافة الجلوس في مقاعدهم قبل ساعة كاملة من الهبوط. وهذا بالإضافة إلى حظر استخدام الكمبيوتر الشخصي (لاب توب) خلال تلك الساعة.

* اليمن جبهة إرهابية جديدة

لكن ساين تيسدال، المحلل السياسي في صحيفة «المجارديان»، يرى أن اعتراف عبدالمطلب بأنه حصل على تدريبه وأسلحته وتفصيل مهمته حول تفجير الطائرة الأمريكية من عناصر «القاعدة» المتمركزين في اليمن ربما كان أسوأ كابوس تعيشه واقعياً وكالات الاستخبارات الغربية وأجهزتها. ويبدو أن أوساط الاستخبارات كانت تفضل أن تكون عملية «ديترويت» مجرد عملية محدودة ومعزولة عن أي سياق آخر يتعلق ببؤر الإرهاب الكبرى، ولكن انكشاف علاقة عبدالمطلب بـ «القاعدة» يعني أن على الأجهزة الأمنية أن تفكر بصورة أوسع وأشمل حتى ترى شبح الإرهاب على حقيقته. ومن الواضح أنه منذ أحداث سبتمبر حصرت الأجهزة الأمنية الأمريكية والغربية جهودها لمكافحة الإرهاب في ملاحقة أسامة بن لادن وأعوانه داخل الكهوف الجبلية شرق أفغانستان ومنطقة القبائل في باكستان. وربما امتدت جهود مكافحة لتشمل المغرب العربي (الجزائر)، ودول شبه الصحاري مثل نيجيريا، ولكنها أغفلت أهم بؤرتين للإرهاب بعد أفغانستان وباكستان: اليمن والصومال. وبرغم اختلاف الحالتين، فإنهما تجمعهما سمات مشتركة مثل ضعف الحكومة المركزية، والتعرض لاحتلال أجنبي لسنوات طويلة، وكرهية الفصائل المتحاربة للغرب، وانتشار «جيوب الإرهاب» ومعسكرات تدريب التنظيمات الإرهابية.

ولكن من الواضح أن اليمن أصبح الوجهة المفضلة لدى عناصر الجهاد، التي تتخذ من أراضيه قاعدة لشنّ عملياتها الإرهابية. التحولات التي صنعت من عبدالمطلب، النيجيري المتعلم ابن الـ (٢٣) عاماً فقط، عنصراً إرهابياً هي أكبر دليل على خطورة الجبهة اليمنية.



بعد تأكد عدم جدوى سياسة التقارب والحوار مع طهران «ويكلي ستاندارد»: تغيير النظام الإيراني هو الحل

لم تبدر من طهران أي استجابة جدية وإيجابية لمؤشرات حسن النيات ومبادراته، التي أبدتها إدارة الرئيس أوباما، بل انتهجت خطاباً سلبياً وعدائياً تغلب عليه لهجة التحدي. فهل حان الوقت لعدول واشنطن عن سياسة الحوار مع طهران، والعودة مجدداً إلى سياسة «تغيير النظام» التي طرحها إدارة الرئيس السابق، جورج بوش؟

حالاته للمرة الأولى منذ ثورة عام ١٩٧٩. وصرح أوباما في الآونة الأخيرة بأنه لن يصبر على تعنت إيران كثيراً، وأمهل طهران حتى نهاية هذا العام، الذي أوشك الآن على الانتهاء. وحين الوقت الآن، حسبما يرى كاتب المقال، لإعلان أوباما رسمياً تغييراً دراماتيكياً في استراتيجية واشنطن تجاه طهران من خلال أربع خطوات مهمة: * إعلانه بوضوح أنه يقف إلى جانب المعارضة الإيرانية، وأنه على استعداد لفعل كل ما من شأنه تعزيز موقفها. * الشروع في تطبيق عقوبات مشددة على إيران بتأييد دولي. * إحاطة طهران علماً بأن الولايات المتحدة ستتعامل على نحو حاسم وصارم مع دعم إيران للإرهاب، بما في ذلك استهداف الدبلوماسيين والعسكريين الأمريكيين في كل من العراق وأفغانستان. * تأكيد أن خيار استخدام القوة لمنع إيران من حيازة سلاح نووي لا يزال على الطاولة. ويخلص مقال «ويكلي ستاندارد» إلى أن التزام إدارة أوباما خيار الحوار والتقارب مع طهران أثبت عدم جدواه في ظل تعنت القيادة الإيرانية. كما لا يبدو في الأفق ما يشير إلى أنها ستعدل عن هذا الموقف، لذا فإن الوقت قد حان، كما يرى الكاتب، لانتهاج سياسة أخرى تأخذ في الاعتبار أن المشكلة تكمن في وجود النظام الإيراني نفسه.

إبداء الاستعداد للحوار والتقارب مع إيران بدأ مع انطلاق حملة أوباما الانتخابية، واستمر إلى ما بعد وصوله إلى البيت الأبيض. وعلى الرغم من استمرار إحجام إيران عن الاستجابة الجدية لدعوات الحوار وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع واشنطن، فإن أوباما ظل متمسكاً بموقفه الداعي إلى الحوار، وانتهج سياسة تعامل مرنة تجاه طهران. وعندما حاولت إدارة أوباما تذكير القيادة الإيرانية الأسبوع الماضي بالمهلة الجديدة للمفاوضات بشأن الملف النووي، ردّ نجاد قائلاً: «تقول واشنطن إنها أمهلت إيران حتى نهاية العام الجاري بشأن التفاوض حول المشروع النووي. من هم حتى يمهلوننا؟ نحن الذين أمهلناهم. بوسع المجتمع الدولي إصدار مهلة تلو الأخرى كما يشاء، أما نحن، فلا يهمنا ذلك كثيراً».

وبدا واضحاً من تعامل طهران، حسبما جاء في مقال نشرته مجلة «ويكلي ستاندارد»، أن المشكلة لم تكن تكمن في إدارة الرئيس السابق، جورج بوش، ولا في الافتقار إلى حسن النيات من جانب واشنطن، ولا فشل الولايات المتحدة في إدراك أخطائها، أو عدم إصغائها إلى الطرف الآخر. المشكلة تكمن في النظام الإيراني، حسبما جاء في مقال «ويكلي ستاندارد».

ما يجب أن يحدث الآن، حسبما يرى كاتب المقال، هو أن تدرك إدارة أوباما أن السبيل الوحيد لحل هذه المشكلة هو تغيير النظام الإيراني. كما يرى الكاتب أيضاً أن أوباما أضعاف فرصة نادرة لإضعاف النظام الإيراني خلال الاحتجاجات التي اندلعت عقب انتخابات الرئاسة في يونيو الماضي، وهي فترة كان النظام الإيراني خلالها في أضعف

«فايننشال تايمز»: الإمارات تمنح الأولوية للأمان النووي

تحت عنوان «كوريا الجنوبية تضمن عقداً نووياً بقيمة ٢٠ مليار دولار»، قالت صحيفة «فايننشال تايمز» في تقرير لها إن «تحالفاً كورياً جنوبياً قد فاز بعقد قيمته ٢٠,٤ مليار دولار لتطوير محطات طاقة نووية مدنية لدولة الإمارات العربية، ليهزم بذلك منافسين فرنسيين وأمريكيين ويابانيين، ويربح واحداً من أكبر العروض النووية المعروضة في العالم». وتابعت تقول «تأمل دولة الإمارات أن تصبح أول دولة خليجية تطور برنامجاً نووياً مدنياً للمساعدة على الوفاء بالطلب المتزايد على الطاقة». ونقلت عن محللين اعتقادهم أن (السعر التنافسي لـ «الكونسورتيوم» الكوري قد لعب دوراً مهماً في الفوز بالعقد. ونقلت عن شخص قريب من المفاوضات الفرنسية قوله «الفجوة في التكنولوجيا والسعر كانت ببساطة كبيرة جداً». وأشارت إلى أنه وفقاً لشروط الاتفاق، فإن المستثمرين الكوريين سوف تكون لهم حصة في مشروع مشترك سوف يدير المحطات ويمتلكها، موضحة أن المسؤولين امتنعوا عن تقديم تفاصيل. ونقلت عن محمد الحمادي، الرئيس التنفيذي لـ «مؤسسة الإمارات للطاقة النووية»، قوله «لقد أعجبنا بالأداء العالمي للأمان لفريق كيبكو، وقدرته الواضحة على تلبية أهداف البرنامج الإماراتي». ومضت تقول إن (القرار فاجأ بعض المحللين، في ضوء نقص النفوذ السياسي لكوريا في المنطقة، كما أنه أيضاً يمثل ضربة للطموحات الفرنسية لقيادة نهضة عالمية في الطاقة الذرية مع الجيل الجديد من مفاعل «EPR» الذي يبلغ ١٦٠٠ ميجاوات). ونقلت عن الحمادي قوله «المناقشات مع مقدمي العروض الآخرين سوف تستمر في مناطق أخرى من تعاون محتمل». وأشارت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى البرنامج النووي الإماراتي نموذجاً للآخرين في المنطقة.

اقترح بإنشاء مجلس أمن قومي في الأردن

تحت عنوان «مجلس الأمن القومي الأردني .. ضرورة أم ترف؟» كتبت رنا الصباح في «العرب اليوم» تقول إن «الأردن مقبل على تحديات مصيرية في العام المقبل، فهناك انتخابات لامركزية وتشريعية، وتعقيدات اقتصادية وسياسية واجتماعية مترابطة». وتشير الكاتبة إلى أن هذه التحديات «تتطلب استراتيجيات واضحة وخططاً على المستويات كافة، لإعانة صاحب القرار». وأضافت أن (الحاجة إلى مواجهة هذه التحديات أحييت فكرة «مجلس الأمن القومي» برئاسة الملك لضبط إيقاع عمل مؤسسات الدولة على وتر استراتيجي في مواجهة سيل من التحديات. وفكرة «مجلس الأمن القومي» تعود إلى عام ٢٠٠٥، ولكنها لم ترَ النور، وطواها الزمن). وترى الكاتبة أن (الفرصة قد تكون مواتية اليوم لإحياء مشروع «مجلس الأمن القومي»، على غرار «مجلس الأمن القومي الأمريكي»، الذي يقدم النصح والإرشاد إلى الرئيس في مجالي الأمن القومي والسياسة الخارجية بمنهجية مؤسسية). وتضيف أن «المجلس المنشود يشكل فرصة لمراجعة أداء العشرة الأولى في عهد الملك عبدالله الثاني، لدراسة عشرات الماضي، وتصويب المسيرة بعد سلسلة تخبّطات في اتخاذ القرارات أسهمت في تراجع الولاية العامة للحكومة، وتآكل هيبة الدولة، وتردّي علاقة المواطن بالسلطة». وتمضي الكاتبة إلى القول إنه (يؤمل أن يعمل «مجلس الأمن القومي» كمخّ مركزي للدولة يتحمل مسؤولية التخطيط بعيد المدى، ورسم الاستراتيجيات في مختلف القطاعات. ويجب أن تكون خطط هذه الهيئة ملزمة للحكومات، وأن تخطط لنسج أدوار استراتيجية في السياسة والاقتصاد، وصولاً إلى مكافحة الإرهاب، وبناء السلام). وفي مقاربة للمجلس المقترح ترى الكاتبة أنه يمكن الاستفادة من تجربة «مجلس الأمن القومي الأمريكي»، والتجربة التركية في هذا المجال، مشيرة إلى أن «قيام مجلس أمن قومي أردني يساعد على الإجابة عن أسئلة تشغل الأردنيين، بمستوياتهم كافة، حول كيفية استعادة الأردن دوره الإقليمي».



مؤسسة الإمارات
ABU DHABI CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

الراعي الذهبي

دعوة إلى التركيز على المسار السوري في عملية السلام

«ول ستريت جورنال»: جون كيري يفكر في زيارة طهران

تحت عنوان «احتمالات السلام» قال محمد بازي، الباحث البارز المساعد في دراسات الشرق الأوسط في «مجلس العلاقات الخارجية» «تملك إدارة أوباما فرصة لكسر الجمود الحالي في الشرق الأوسط من خلال الضغط لاستئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل». وأضاف «يمكن أن يتحرك المسار السوري-الإسرائيلي بشكل أسرع كثيراً من المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، حيث لا يزال الطرفان متباعدين بشدة حول القضايا الرئيسية: المستوطنات الإسرائيلية، ومصير اللاجئين الفلسطينيين، والوضع النهائي للقدس. وعلى العكس، فإن السوريين والإسرائيليين يحتاجون إلى التفاوض حول إعادة مرتفعات الجولان الاستراتيجية التي احتلتها إسرائيل في حرب الشرق الأوسط عام ١٩٦٧، والقضايا الأخرى المتعلقة بضمانات الأمن والحصول على المياه». ومضى يقول «على العكس من الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، فإن الرئيس السوري، بشار الأسد، يمكنه بالفعل الوصول إلى اتفاق سلام. مثل هذا الاتفاق ممكن خلال رئاسة أوباما، ولكنه لن يحدث دون مشاركة عميقة من قبل إدارته». وتابع بقوله (لدى إسرائيل الكثير كي تكسبه من هذا الاتفاق. هذا لن يعني اتفاقية سلام مع سوريا فقط، ولكنه سيكون أيضاً نهاية للدعم السوري لأخطر عدو لإسرائيل الآن، وهو «حزب الله»، الميليشيا الشيعية اللبنانية التي أبلت بلاءً حسناً بشكل مفاجئ في حرب صيف ٢٠٠٦ أمام الجيش الإسرائيلي المتفوق بصورة أكبر كثيراً). وأضاف (إذا كانت هناك مفاوضات جادة، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تطالب نظام الأسد بوقف التدخل في العراق، والقيام بإصلاحات ديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتخلي عن دعم «حماس» والمنظمات الفلسطينية الأخرى التي ترفض السلام مع إسرائيل).

ذكرت صحيفة «ول ستريت جورنال» أن رحلة يزعم القيام بها السيناتور جون كيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي، ستطوي على إضفاء شرعية يحرص النظام الإيراني «الديكتاتوري» على الحصول عليها في اللحظة الحالية. وتقول الصحيفة إن خسارة جون كيري أمام هيلاري كلينتون لم تحدد من طموحاته السياسية. وذكرت «ول ستريت جورنال» أن كيري يفكر في رحلة إلى إيران بمباركة من إدارة الرئيس باراك أوباما. وتتابع الصحيفة «إذا كان لنظام رجال الدين في إيران أي منطق، فإنهم سيرسلون إليه بطائرة حكومية كي تقله من واشنطن إلى إيران، حيث تعيش البلاد تظاهرات شبه يومية للمعارضة الديمقراطية التي تتنامى رغم الضرب والاعتقال منذ انتخابات يونيو الماضي. وسيصل كيري من واشنطن ليظهر للشعب الإيراني أن البعض على الأقل ما زالوا يفضلون النظام القائم. وسيكون هو أرفع مسؤول أمريكي يزور طهران منذ ٣٠ عاماً، وستنقل رحلته الشرعية التي يحرص عليها النظام الدكتاتوري بشكل خاص في هذه اللحظة. وستبدو مهمة كيري أيضاً محاولة مذعورة لإقناع المرشد الأعلى، علي خامنئي، بقبول العروض الأمريكية للحوار والتعاون. وقد حدد أوباما نهاية الشهر الجاري أجلاً نهائياً لتحقيق تقدم بشأن المحادثات النووية قبل أن يقول إن عقوبات أشد ضد إيران ستصدر في الأمم المتحدة. لكن إذا كان عام من الرسائل الرئاسية الشخصية والمناشدة لم يحقق النجاح، فلماذا تنجح رحلة قد يقوم بها سيناتور من مجلس الشيوخ؟ وربما يستغل النظام الإيراني الزيارة لأغراضه المحلية، وربما يضيف إلى ذلك محاولات العلاقات العامة بأن يطلق من أجل كيري الأمريكيين الثلاثة الذين تعهد بمحاكمتهم بسبب «أهدافهم المريبة» وهم يتجولون عبر الحدود مع العراق. وتختتم الصحيفة موجّهة حديثها إلى جون كيري قائلة «الإيرانيون الذين يحتاجون إلى المساندة الآن هم الديمقراطيون في السجون والشوارع والمساجد بشكل متزايد، بينما يخسر النظام شرعيته حتى بين كثير من رجال الدين، فالرجاء ألا تتسبب بالمزيد من الضرر لهم».

مركز أبحاث ياباني يتوقع ٧٠ دولاراً لبرميل النفط في عام ٢٠١٠

توقع «مركز اليابان لاقتصادات الطاقة» أن يتراوح سعر برميل النفط الخام المعياري في السوق العالمية حول ٧٠ دولاراً لبرميل في عام ٢٠١٠ وفق السيناريو القياسي. وذكر المركز في تقرير عن تطورات الأسعار في العالم أنه من المرجح أن يبلغ السعر المتوسط لنفط خام غرب تكساس المتوسط نحو ٧٠ دولاراً زائداً أو ناقصاً ١٠ سنتات لبرميل في سوق النفط العالمية في عام ٢٠١٠. وحسب المركز توقعاته على فرضية أن يكون معدل النمو العام للاقتصاد العالمي في حدود ٢٪. وأضاف المركز أنه ما لم تشهد الولايات المتحدة انتعاشاً اقتصادياً، فإنه من المحتمل أن ينكمش النمو في الاقتصادات الصاعدة التي تعتمد على التصدير، بينما توجد إشارات تحد من التفاؤل. مشيراً إلى احتمال انحسار تأثيرات إجراءات التحفيز الاقتصادي في الصين وبعض الدول الأخرى التي لعبت دوراً أساسياً في انتعاش اقتصاداتها في عام ٢٠٠٩. وسيكون لأسعار الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى المستقرة نسبياً والارتفاعات المعتدلة في أسعار الأسهم حول العالم بعض التأثير في دعم أسعار النفط الخام حسب الدراسة. وتوقع المعهد أن يبقى الطلب العالمي للنفط من دون تغيير، أو قد يرتفع قليلاً في عام ٢٠١٠.



فنزويلا تهدد شركات صناعة السيارات

طلب الرئيس الفنزويلي، هوجو شافيز، من شركات صناعة السيارات أن تتيح التكنولوجيا للمصنعين المحليين وإلا فلتغادر البلاد. ووجه شافيز تهديده إلى شركات «تويوتا» و«فورد» و«جنرال موتورز» و«فيات» في خطاب علني. وقال إنه إذا لم تستجب الشركات للطلب «أدعوها إلى حزم أمتعتها والرحيل، وسأتي بالروس والبيلاروس والصينيين». وكانت فنزويلا أمّمت بالفعل القدر الأكبر من قطاع النفط وصناعة البن والمعادن. وهاجم الرئيس الفنزويلي شركة «تويوتا» بالتحديد قائلاً: إنها لا تنتج ما يكفي من سيارات الدفع الرباعي التي تستخدم في المواصلات العامة.



وزير: الصين يمكن أن تصبح الدولة المصدرة الأولى في العالم عام ٢٠٠٩

أكد نائب وزير التجارة الصيني، أول من أمس، أن الصين قد تتقدم على ألمانيا لتصبح الدولة المصدرة الأولى في العالم عام ٢٠٠٩ على الرغم من تباطؤ الصادرات بسبب «الأزمة الاقتصادية العالمية». وقال جونج شان إن «حصّة الصين من التجارة العالمية يفترض أن تتجاوز ٩٪ هذه السنة مقابل ٨,٦٪ عام ٢٠٠٨». وأضاف أن «الصين ستتقدم على ألمانيا على الأرجح لتصبح الدولة المصدرة الأولى في العالم». وكانت «منظمة التجارة العالمية» ذكرت في أغسطس الماضي أن صادرات البضائع الصينية تقدّمت بشكل طفيف صادرات ألمانيا. وبلغت قيمة الصادرات الصينية في الفصل الأول ٧,٥٢١ مليار دولار مقابل ٦,٥٢١ مليار للصادرات الألمانية.

بوتين يفتتح مرفأً نفطياً جديداً

دشّنت روسيا، أول من أمس، مرفأً نفطياً جديداً على المحيط الهادي سيسمح لأكبر منتج للطاقة في العالم بغزو الأسواق الآسيوية، وشحن بعض من النفط الخام السيبيري بعيداً عن أوروبا. وقال رئيس الوزراء الروسي، فلاديمير بوتين، لعمال تحت سماء زرقاء مشمسة في مرفأ «كوزمينو»، الذي غطته الثلوج قرب مدينة فلاديفوستوك على المحيط الهادي، إن «هذه هدية عام جديد كبيرة لروسيا. هذا استكمال لواحد من أكبر المشروعات في روسيا المعاصرة. هذا مشروع استراتيجي لأنه سيسمح لنا بالوصول إلى أسواق جديدة، وهي أسواق آسيا والمحيط الهادي الآخذة في النمو».

وتسعى روسيا منذ فترة طويلة إلى تحويل صادراتها النفطية بعيداً عن الغرب بسبب العلاقات الباردة، غالباً، مع الاتحاد الأوروبي (شريكها التجاري البارز). وضغط بوتين على زر «فأرة كمبيوتر» لبدء تدفق الخام ليملاً ناقلة النفط «موسكو يونيفيرستي»، التي تبلغ حمولتها ١٠٠ ألف طن، التي قال مسؤولون إنها ستنظر الإبحار إلى هونج كونج برغم الرياح. وقال بوتين إن المرفأ كلف شركة «ترانسنفط» الروسية لخطوط الأنابيب ملياري دولار. كما أنفقت ١٢ مليار دولار لربط حقول سيبيريا بخط أنابيب إلى شرق سيبيريا سيرسل منه النفط الخام إلى «كوزمينو» بالسكك الحديدية، في حين تتجه وصلة لخطوط الأنابيب إلى الصين.



وسائل الإعلام في سيئول: اعتراف دولي متزايد بالتكنولوجيا النووية الكورية ومدخل لتعزيز مكانة البلاد على هذا الصعيد ترحيب رسمي وإعلامي كوري جنوبي بتوقيع صفقة التعاون النووي مع دولة الإمارات

شهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله-، والرئيس الكوري الجنوبي، لي ميونج باك، بحضور سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان، ممثل صاحب السمو رئيس الدولة، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، توقيع سلسلة من اتفاقيات التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية. كما شهد الزعيمان توقيع عقد بقيمة ٧٥ مليار درهم مع ائتلاف (كونسورتيوم) من شركات كورية جنوبية لتنفيذ الإنشاءات والعمليات المشتركة والصيانة لأربع محطات للطاقة النووية في الدولة. وسوف يبدأ تشغيل المحطة الأولى في عام ٢٠١٧، وتستكمل باقي المحطات في عام ٢٠٢٠، في إطار اتفاق بين «مؤسسة الإمارات للطاقة النووية» وشركة (كيبكوكو) الكورية. وفي ما يلي رصد لأبرز ردود الفعل في كوريا الجنوبية حيال الصفقة:

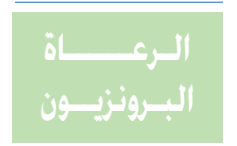
* قال مكتب الرئاسة الكورية الجنوبية، الذي يعرف محلياً بـ «تشونج واديه»، في بيان صحفي صدر مساء أول من أمس (لقد أعرب الرئيس لي عن امتنانه لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، وحكومته، لتسمية «مؤسسة الطاقة الكهربائية الكورية» شريكاً لبلادها في مشروع محطة توليد الطاقة النووية). وقال مكتب الرئاسة إن «الكونسورتيوم» المالي، الذي تقوده «المؤسسة الكورية الجنوبية للطاقة الكهربائية»، خضع مع الشركات الكورية الجنوبية الخمس الأخرى لمنافسة لكسب أكبر اتفاق للطاقة النووية في منطقة الشرق الأوسط حتى الآن. وقيمة الصفقة المبدئية هي ٢٠ مليار دولار، ولكن من المرجح أن تمنح عقوداً إضافية أخرى بقيمة ٢٠ مليار دولار للشركات الكورية الجنوبية خلال الـ (٦٠) سنة المقبلة لتشغيل المفاعلات النووية المذكورة وصيانتها. وقال مكتب الرئاسة إن «الرئيس لي ذكر، في أثناء لقاء القمة مع صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، أن حكومة كوريا الجنوبية ستبذل ما في وسعها للتأكد من بناء محطات الطاقة النووية بأفضل الميزات والإمكانات العالمية. واتفق الرئيسان على تعميق علاقات التعاون بينهما في مجالات أخرى أيضاً، كما وقع بلدهما اتفاقاً لإقامة شراكة اقتصادية معززة بعد وقت قصير من لقاء القمة هذا».

* كوريا الجنوبية باتت قوة نووية

* من المنتظر أن تخطو كوريا الجنوبية أولى خطواتها لتصبح من أهم الدول المصدرة للتكنولوجيا والمفاعلات النووية بعد توقيع الصفقة التي تبلغ قيمتها ٤٠ مليار دولار مع دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعدّ الاتفاق بمنزلة أول خطوة تاريخية لكوريا الجنوبية، لقيامها بأول صفقة بيع تكنولوجيا الطاقة النووية خارج حدودها، بحسب تصريحات الوفد المرافق للرئيس الكوري الجنوبي. كما يعدّ الاتفاق إنجازاً كبيراً للمقاولين الكوريين الجنوبيين الذين توصلوا إلى أكبر اتفاق تجاري في تاريخ كوريا الجنوبية، وسط منافسة حامية الوطيس مع مجموعة «أريفا»، الشركة الفرنسية للطاقة النووية، التي تسيطر حالياً على ٢٥٪ من السوق الدولية في هذا المجال، بحسب الوفد الكوري الجنوبي المرافق.

* قالت وسائل الإعلام الكورية الجنوبية إن نصف الطلب العالمي على مشروعات الطاقة النووية في العالم يتم إرساؤه على شركتي «جنرال إلكتريك» (جي إي) و«وستينجهاوس» الأمريكيتين، إلا أنه تم استبعاد الشركة الأولى في المراحل التمهيديّة من العطاء المعني، بينما انضمت «وستينجهاوس» إلى «الكونسورتيوم» المالي الكوري الجنوبي الذي تتزعمه «المؤسسة الكورية للكهرباء».

* قال لي دونج كوان، سكرتير الرئاسة الكورية الجنوبية للعلاقات العامة في تصريحاته للصحفيين: «إن اختيار كوريا الجنوبية لهذا العطاء، يعني انتصاراً للتكنولوجيا الكورية ولدبلوماسيتها ومفاوضاتها». وأضاف قائلاً: «هو إنجاز كبير في عهد كوريا الجنوبية وتفوقها في مجال تكنولوجيا الطاقة النووية في المجتمع الدولي». بينما قالت كيم أون هي، المتحدثه باسم مكتب الرئاسة، إن الاتفاق يعني أن البلاد تحولت من كونها مستوردة لهذه التكنولوجيا إلى دولة مصدرة لها.





* تشير التقارير الإعلامية الكورية الجنوبية إلى أنها كانت قد بنت أول محطة للطاقة النووية في عام ١٩٧٨، وبدأت منذ تلك الفترة في بناء ٢٠ مفاعلاً نووياً، حيث سعت إلى توطين ٩٥٪ من تكنولوجيا هذه الصناعة، وتبني حالياً ثمانية مفاعلات نووية أخرى في البلاد. وقال مسؤول كوري جنوبي: «إن مشروع الإمارات يعني اعترافاً بالتكنولوجيا النووية الكورية الجنوبية، كما يعني سهولة فوز البلاد بمثل هذه المشروعات مع دول أخرى في المستقبل».

* تقدر المؤسسات الدولية المتخصصة أنه وبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون العالم بحاجة إلى ٤٣٠ مفاعلاً نووياً بقيمة تريليون دولار أمريكي. وتساوي صفقة العشرين مليار دولار (قيمة الصفقة الموقعة مع دولة الإمارات) تصدير مليون سيارة، كما ينتظر أن يوفر المشروع ١١٠ آلاف وظيفة خلال فترة البناء، الذي سيكتمل في عام ٢٠٢٠.

* الإنجاز يضع كوريا الجنوبية الدولة السادسة المصدرة للتقنية النووية

* تبشر الصفقة بظهور كوريا الجنوبية لتصبح الدولة السادسة المصدرة للمفاعلات النووية في العالم، ففي الماضي كانت الولايات المتحدة وفرنسا وكندا وروسيا واليابان قد فازت بصفقات في الخارج لبناء مفاعلات نووية، حيث كانت مع كوريا الجنوبية تباع فقط مكونات تستخدم في المفاعلات النووية والمنشآت النووية. وقالت «وزارة اقتصاد المعرفة» الكورية الجنوبية في بيان لها، إن تأمين هذا العقد يعدّ أول فوز لسيؤول بالحصول على حقوق لبيع مفاعل نووي تجاري كامل في الخارج بعد أن طورت كيفية تصميم مفاعلات وبنائها بتقنياتها الذاتية من دون مساعدة خارجية. وقال نا كي يونج، رئيس قسم الطاقة النووية في الوزارة: «الاتفاق مع الإمارات هو دليل على القدرة التنافسية والقدرة التكنولوجية اللتين تتمتع بهما كوريا الجنوبية في هذا القطاع بعد أن بدأت توليد الطاقة النووية في السبعينيات من القرن الماضي». وأكد أنه من خلال الفوز بالصفقة سيكون هناك قدر أكبر من الاعتراف العالمي بتشغيل المفاعلات الكورية الجنوبية التي يمكن أن تساعد الصناعة الكورية الجنوبية على الحصول على مزيد من الصفقات في المستقبل. وأضاف قائلاً (إن صفقة المفاعل تعادل تصدير مليون سيارة «هيونداي سوناتا»، و٦٢ طائرة ركاب من طراز «A380» ذات الطابقين، و١٨٠ سفينة ناقلة بسعة ٣٠٠ ألف طن).

* قال خبراء كوريون إن الاتفاق مع دولة الإمارات من المتوقع أن يفيد كوريا الجنوبية عندما تنافس في عطاءات للفوز بصفقات بناء مفاعلات في تركيا والأردن. وقالت تركيا إنها تريد بناء محطة ثانية للطاقة النووية في منطقة سينوب، في حين أن الأردن قد أعرب عن خطته لبناء مفاعلين بسعة مليون كيلواط بالقرب من مدينة العقبة. كوريا الجنوبية، تعد إحدى الدول القليلة في العالم التي بنت مفاعلات للطاقة النووية بصورة مستمرة بعد أن شغلت أول وحدة لها عام ١٩٧٨، وقد تكون كوريا الجنوبية قادرة على لعب دور في بناء مفاعلات نووية في الولايات المتحدة والصين والهند أيضاً، حيث تخطط واشنطن ونيودلهي لبناء ٣٠ و ٥٠ مفاعلاً جديداً على التوالي في السنوات المقبلة، في حين قالت بكين إنها تنوي زيادة إنتاجها من الطاقة النووية من ٩ ملايين كيلواط عام ٢٠٠٨ إلى ٨٦ مليون كيلواط بحلول عام ٢٠٢٠.

* قال جانيس دن لي، نائب رئيس «وكالة الطاقة النووية»، التي تتخذ من باريس مقراً لها، إن نحو ٥٠ بلداً في جميع أنحاء العالم تفتقر إلى الخبرة السابقة أبدت اهتماماً ببناء قدراتها في مجال الطاقة النووية. وقال إنه قد يكون هناك ما يزيد على ١٠٤٠ مفاعلاً نووياً في أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٥٠ من نحو ٤٤٠ في الوقت الراهن.

* الأمان وخبرة التشغيل رجحاً كفة التكنولوجيا الكورية الجنوبية

* عزت مؤسسة «KEPCO» المزودة للطاقة الكهرونووية، التي تديرها الحكومة، هذه الصفقة إلى القدرة التنافسية في الأسعار، وعوامل السعة العالية، والسجل الحافل في مجال السلامة، ففي عام ٢٠٠٨ بلغ معامل القدرة، أو متوسط نسبة التشغيل ٩٣٪، أي بزيادة ١٤٪، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي، في حين لم تكن هناك أي حوادث خطيرة خلال أكثر من ٣٠ عاماً من التشغيل للطاقة النووية في كوريا الجنوبية. كما أن كوريا الجنوبية هي خامس أكبر مشغل للطاقة النووية في العالم مع ٢٠ مفاعلاً تجارياً تمثل ٣٦٪ من الطاقة المولدة في البلاد. وتخطط لبناء ١٢ مفاعلاً جديداً بحلول عام ٢٠٢٢ مع تشغيل ثمانية مفاعلات إضافية حتى حلول عام ٢٠١٦. وقال المتحدث باسم «KEPCO» إن البلاد تراكمت لديها بنية تحتية واسعة النطاق لبناء مفاعلات للطاقة النووية وصيانتها مع أكثر من ٢٠ ألف خبير في هذا المجال، علاوة على القاعدة الصلبة التي مكنت هذه الدولة من بناء مفاعلات بوتيرة أسرع من المنافسين (بناء المفاعلات في أسرع وقت يدل على خفض تكاليف البناء). وأوضح أن كوريا الجنوبية تمكنت من بناء مفاعل واحد خلال نحو ٥٢ شهراً في الماضي، بينما استغرق الأمر في الولايات المتحدة ٥٧ شهراً، و٦٠ شهراً بالنسبة إلى فرنسا.

* المصدر: «وسائل الإعلام الكورية الجنوبية»

